



بعد تحديد عدد المقاعد المخصصة لها أن عملية ضبط عدد الأعضاء تفضي إلى بقية تفوق 30 ألف ساكن.

كما ينص المشروع الذي صادق عليه مجلس الوزراء بتاريخ 26 سبتمبر 2018 على أن يضم مجلس نواب الشعب أعضاء يمثلون التونسيين بالخارج وحدد عدد المقاعد المخصصة لها بـ 18 نائبا.

ويضبط توزيع المقاعد على الدوائر الانتخابية بالخارج بالاستناد إلى الإحصائيات المحيئة بالقوائم الانتخابية بالخارج بمقتضى أمر حكومي.

كما يقترح المشروع الذي جاء في أربعة فصول، أن تكون كل ولاية دائرة أو عدة دوائر على أن لا يتجاوز عدد المقاعد المخصصة لكل دائرة العشرة.

ويسند مقعدان إضافيان للولايات التي يقل عدد سكانها عن 270 ألف ساكن، ويسند مقعد إضافي للولايات التي يتراوح عدد سكانها بين 270 و500 ألف ساكن (على معنى الفصل الثالث من المشروع).

هذا ويحدد عدد المقاعد المخصصة لكل دائرة بأمر حكومي بناء على المقاييس المذكورة بالفصل الأول والفصل 2 من المشروع المعروف وباعتماد الجدول السنوي لتحديد التعداد السكاني الذي يعدّه المعهد الوطني للإحصاء كل سنة.

وأظهرت وثيقة شرح أسباب مشروع القانون الأساسي المتعلق بضبط مقاييس تقسيم الدوائر الانتخابية وتحديد عدد مقاعدها، أنه لإنجاز انتخابات سنة 2014 تم تطبيق الأحكام الانتقالية التي تضمنها القانون الأساسي لسنة 2014 المتعلقة بالانتخابات والاستفتاء وبالتحديد الفصل 173 منه الذي نص على أنه " إلى حين صدور القانون المتعلق بتقسيم الدوائر الانتخابية يعتمد تقسيم الدوائر وعدد المقاعد الذي اعتمد في انتخاب المجلس الوطني التأسيسي".

وقد أجريت انتخابات سنة 2014 وخصص لها 199 مقعدا و6 دوائر بالخارج خصص لها 18 مقعدا.

وشددت الوثيقة على أن الآجال الزمنية المتبقية لاستكمال إجراءات المصادقة على الأحكام المضمنة بمشروع القانون الأساسي تعتبر قصيرة ويتعين للغرض التأكيد على ضرورة الاستعجال عملا

بأحكام النّظام الدّاخلّي لمجلس نواب الشّعب، حتّى تصدر الأحكام المذكورة سنة قبل الموعد الّانتخابي القادم أي قبل نهاية شهر أكتوبر من هذه السّنة.

يشار إلى أنّ رئيس الحكومة يوسف الشّاهد كان قد تعهّد يوم الخميس 4 أكتوبر الجاري لدى إشرافه على اليوم الوطني للجماعات المحليّة بالقيام بكلّ ما هو ضروريّ بأنّ تنعقد الّانتخابات العامّة المقبلة (الّانتخابات التّشريعيّة والرّئاسيّة لسنة 2019) في آجالها الدّستورية وأن تكون حرّة ونزيهة وشفّافة.

**للاطلاّع على مشروع القانون، انقر هنا: [مشروع قانون أساسي يتعلق بتنقيح وإتمام قانون الانتخابات](#)**